فيما لازال الجميع في انتظار تقييم مستوى المرافق الصحية

التأمين الصحي.. فكرة لم تكتمل بعد!!

نموذج تجريبي طبق في تربة تعز وحقق نجاحات مشجعة

التأمين الصحي يخفف عبء الميزانية العامة ويحسن الخدمات الصحية

□ .. التأمين الصحي .. في طريقه إلى الظهور ... أولى الخطوات على هذا الطريق تنفذها وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والصحة العامة والسكان اللتان تتحرك في أروقتهما مياه دافئة بهذا الاتجاه .. إنها الخطوة الرئيسية والهامة لبداية الانطلاق .. ثم هناك مجلس الوزراء ثم مجلس النواب ثم الصدور الرسمي وتدشين بداية النهاية لمعاناة الموظفين بأجهزة الدولة بل وللكثير من صور السلبيات التي ترافق الخدمات الصحية المكلفة والباهظة.

كنا قد خلصنا في الحلقة الأولى إلى الحاجة الملحة التي يمثلها التأمين الصحي بالنسبة للموظفين الذين ينتظرون تنفيذه بضبط الأنفاس - فالأهمية التي يمثلها التأمين الصحي غاية في الأهمية وكما يقول عبدالملك محمد علامه رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فالتأمين الصحي يمثل أهمية بالغة لاغنى عنها خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية الفقيرة حيث ترتفع معدلات الأمراض والحاجة إلى العلاج.

تحقيق/ سعيد الجعفري - الحلقة الثانية والأخيرة

فكرة

● تقوم فكرة التأمين الصحي على مبدأ شراكة الكل في إتاحة الخدمات الصحية بأفضل وأنسب الطرق ووصولها إلى الجميع وما قد يحتاجه الشخص الواحد من نفقات علاجية باهظة التكاليف في ظل غياب التأمين الصحي .. فلن يكون مع وجوده حيث يضطر حاليا إلى تحمل تلك التكاليف في ظل شراكة جماعية في مواجهة المخاطر من خلال استقطاعات بسيطة من رواتب العاملين ليس لها أي أثر يذكر لكن نتائجها تعود بالفائدة على الجميع دون استثناء من خلال تحسن مستوى الخدمات الصحية المستفيدة من عائدات التأمين التي سيجري استثمارها في النهوض بواقع المرافق الصحية واستكمال بنيتها التحتية والتجهيزات المطلوبة من كادر مؤهل بمستوى عال من الامكانيات العلمية والمهارات المهنية وتوفر الأجهزة والمعدات الطبية وغيرها من المزايا التي يمنحها التأمين الصحي والتي تعم الجميع دون استثناء.

وتؤكد د/فوزية عبدالله شمسان الاستاذ المساعد في قسم الفلسفة من جامعة صنعاء إن التأمين الصحي يخفف العبء على المرضى ويعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ومن خلال ما لمسته خلال دراستها في القاهرة العاصمة المصرية بأن التأمين الصحي يفترض أن يكون له هيئة مستقلة تدير نشاطه.

وقالت إنه في جمهورية مصر كان هناك تأمين صحي على الطلبة حيث يتم أخذ خمسة جنيهات فوق الرسوم الدراسية كتأمين صحي - لكن العائدات على الطالب كانت أكبر مما يتصور المرء ويستطيع الطالب الجامعي الحصول على العمليات العلاجية مجانية والأدوية ذات الأسعار الباهضة الثمن وتضيف يفترض أن نلمس شيئا من ذلك في بلادنا.

مزايا متعددة

● وللتأمين الصحي العديد من النتائج ويلفت مجيب عبدالجبار ردمان مدير إحدى شركات التأمين الوطنية إلى أنه يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين السكان بغض النظر عن جهة أو مكان أو حجم أو نوع المؤسسات أو الشركات التي يعملون بها إلى جانب المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي لفئات العمال والموظفين في كافة القطاعات والتخلص من مظاهر القلق الممكن حدوثه نتيجة لعدم توفر الأساليب المناسبة للعلاج إلى جانب الإسهام في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة كما ونوعا من خلال تخفيف الضغط على استخدام المرافق الصحية العامة المجانية وتوفير بدائل مناسبة لتقديم خدمات صحية ذات مستوى جيد وبأسعار اقتصادية.

ويقول مجيب عبدالجبار: التأمين الصحي يساهم أيضا في توفير موارد مالية لتمويل نفقات القطاع الصحي الباهضة التكاليف وبالتالي تقليل الأعباء على الميزانية العامة للحكومة والمؤسسات أو الشركات أو الأفراد المسؤولين عن علاج العاملين لديهم ولقد اتضح من تجارب الدول المتقدمة أنه لايمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية في تحمل نفقات القطاع الصحي الباهظة بالكامل وبدون مشاركة من الجميع والدليل على ذلك لجوء الدول الصناعية المتقدمة بما فيها امريكا واليابان إلى استخدام أنواع مختلفة من التأمين الصحي.

ويشير مجيب إلى أن التأمين الصحي يعمل على توفير المزيد من فرص العمل داخل شركات التأمين وفي الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية إلى جانب أنه يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة فرص الاستثمار في القطاع الصحي وفروعه المختلفة وتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في المشاريع الصحية والأسرية والمرافق الصحية بالنسبة إلى عدد السكان.

ويرى ردمان بأن من أهداف التأمين الصحي الاهتمام بالمفاهيم الصحية الوقائية والتركيز عليها من أجل الحفاظ على الصحة من خلال اهتمامه بالجانب الوقائي والعلاج المبكر مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى الصحي وهبوط معدلات المرض وتخفيض النفقات العلاجية الباهظة.

متى .. وكيف؟!

● مع كل تلك الأهمية يبرز التساؤل عن سر تأخير التأمين الصحي ولمعرفة ذلك قصدنا جهات عدة ذات صلة مباشرة بالتأمين الصحي يرى رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالملك علامة أن مرد ذلك اتباع مبدأ التدرج في التطبيق التأميني يقول يتم غالبا البدء في تطبيق فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يلي ذلك فرع تأمين إصابة العمل ويأتي في المرتبة الثالثة فرع التأمين الصحي .. لكن من هي الجهة المناط بها التنفيذ يوضح رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن بعض البلدان توكل هذه المهمة إلى الصناديق والمؤسسات والهيئات التأمينية القائمة بينما هناك بلدان أخرى توكل المهمة إلى وزارة الصحة لصلة القضية بالصحة وهناك بلدان تمنح تنفيذ هذا النظام لشركات عالمية أو دولية من خلال نظام ما يسمى بإعادة التأمين... ويقول هناك أساليب أخرى عديدة ولكل بلد اختيار ما يناسبه من الأساليب والآليات..

● وزارة الخدمة المدنية .. جهة لا يمكن إغفالها باعتبارها المسؤولة عن الموظفين نبيل شمسان وكيل الوزارة يوضح بأن التحضيرات جارية لإصدار القانون واستكمال الإجراءات التنظيمية ويربط بين استراتيجية الأجور التي انتهت الوزارة من إعدادها بإعتبارها تأتي أولا كونها تمثل التأمين الصحي للموظفين وتخلق الأجواء المناسبة في الأداء الوظيفي والاستقرار الحياتي وتأتي بعد ذلك - حسب الوكيل - مسألة التأمين الصحي التي تتواصل المساعي لإعداد كافة الجوانب المتعلقة به في اتجاه الخطوة القادمة المتمثلة في صدور التشريعات القانونية والتي ستمكن من الانتقال إلى بدء التنفيذ بكافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بعملية التنفيذ.

ويرى عبدالملك علامة رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن الاهم أولا هو التقدم بخطوات باتجاه انجاز التشريعات والأنظمة والإجراءات والآليات التي من خلالها سيتم تطبيق نظام التأمين الصحي في بلادنا..

ويقول لابد من توفير الامكانيات اللازمة لتطبيق هذا النظام من تجهيزات فنية وطبية ومستشفيات معدة ومجهزة بأحدث التقنيات الطبية المتطورة للقيام بهذه المهمة النوعية ويعتقد أنه من الضروري إعداد وتأهيل الكادر الذي سيتولى تنفيذ هذا النظام على نحو يمكنه من القيام بمهامه بكل نجاح.

نموذج تجريبي

● إن ثمة جهود ليست غائبة مع غياب قانون التأمين الصحي ويشير المعنيون إلى أن مسألة التأمين الصحي تسير وفقا لمبدأ التدرج وهاهي وزارة الصحة تشير المعلومات إلى أنها أنهت كافة الإجراءات المتعلقة بتشريعات التأمين الصحي.

ويقول خالد الارياني مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بالأمانة وفقا لمبدأ التدرج في التأمين الصحي هناك خطط في الوزارة لمسألة تطبيق التأمين الصحي سوف تتخذ طابع تدريجي وانه حاليا جرى تطبيق التأمين الصحي المجتمعي في منطقة التربة بتعز كنموذج تجريبي وحقق نجاحات كبيرة .. وأنه سيتم تطبيق التأمين الصحي على مراحل ابتداء بموظفي الصحة ثم موظفي الدولة عموما وبعدها التأمين على أسرهم يلية التأمين المجتمعي.

ويشير إلى ما يحققه التأمين الصحي من نتائج في الارتقاء بواقع الخدمة وتحسين مستوى الأداء ورفع من مستوى الامكانيات ويستعرض الدور الذي تقوم به الوزارة لضمان وصول الخدمات العلاجية كنوع من أنواع التأمين وما طبق من بطائق صحية مجانية لطلبة المدارس والتي غالبا ما يطبق خلالها التأمين الصحي في الكثير من البلدان وتستعرض العديد من المزايا للتأمين الصحي.

وتقول مصادر في وزارة الصحة لم يتبق سوى انتظار شركة دولية ستأتي للقيام بعملية المسح للمرافق الصحية لتقيم مستواها في تأدية هذه المهمة ومن ثم اتخاذ اللازم والذي من المتوقع أن تبدأ هذه المهمة بعد ثلاثة أشهر بدعم من منظمة الصحة العالمية..

ويشير المسؤولون إلى أنه تم استكمال كافة الجوانب التنظيمية واللوائح وأن الصيغة المقترحة لشكل القانون الذي من المقرر صدوره أصبحت جاهزة ضمن مهام كثيرة ومجهود كبير بذلتها وزارة الصحة العامة والسكان في هذا الجانب من خلال انشاء إدارة برنامج التأمين الصحي -وبحسب المعنيين- فإن البرنامج بدأ العمل من ٢٠٠١م ويواصل حتى الآن حيث جرى الإطلاع على تجارب العديد من دول العالم في مسألة التأمين الصحي وقامت الإدارة بإرسال وفود إلى أكثر من دولة والجلوس مع المعنيين في التأمين الصحي والاطلاع على تجاربهم للاستفادة منها إلى جانب العديد من الجهود المتعلقة في الشأن المحلي بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بالموضوع كوزارة الخدمة ومؤسسة التأمينات وغيرها من الجهات وشكلت لجنة مشتركة استطاعت إنجاز الجوانب التنظيمية وإعداد اللوائح التفصيلية وأجرت مسوحات ميدانية في العديد من مناطق الجمهورية للاطلاع على طبيعة الأوضاع الصحية وطبيعة الاحتياج ومستوى درجة الفقر كجوانب تفيد في مسألة اعتماد التأمين الصحي وكشفت تلك الجهات بأن التأمين الصحي لم يعد ينقصه شيئا سوى صدور القرار والذي من المقرر أن يكون بعد وصول شركة دولية تقوم بعملية المسح ومن المتوقع أن تصل بعد ثلاثة أشهر بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة (GTZ) الألمانية.

من جانبه يتوقع وكيل وزارة الخدمة المدنية نبيل شمسان صدور القانون في غضون أشهر وأن الأمر اقترب من النهاية .. وأن جهوداً مستمرة تبذل من خلال اللجنة التي يترأسها نائب رئيس الوزراء وزير المالية.

فرص استثمار واعدة عبر التأمين الصحي والعجلة النائمة ستتحرك